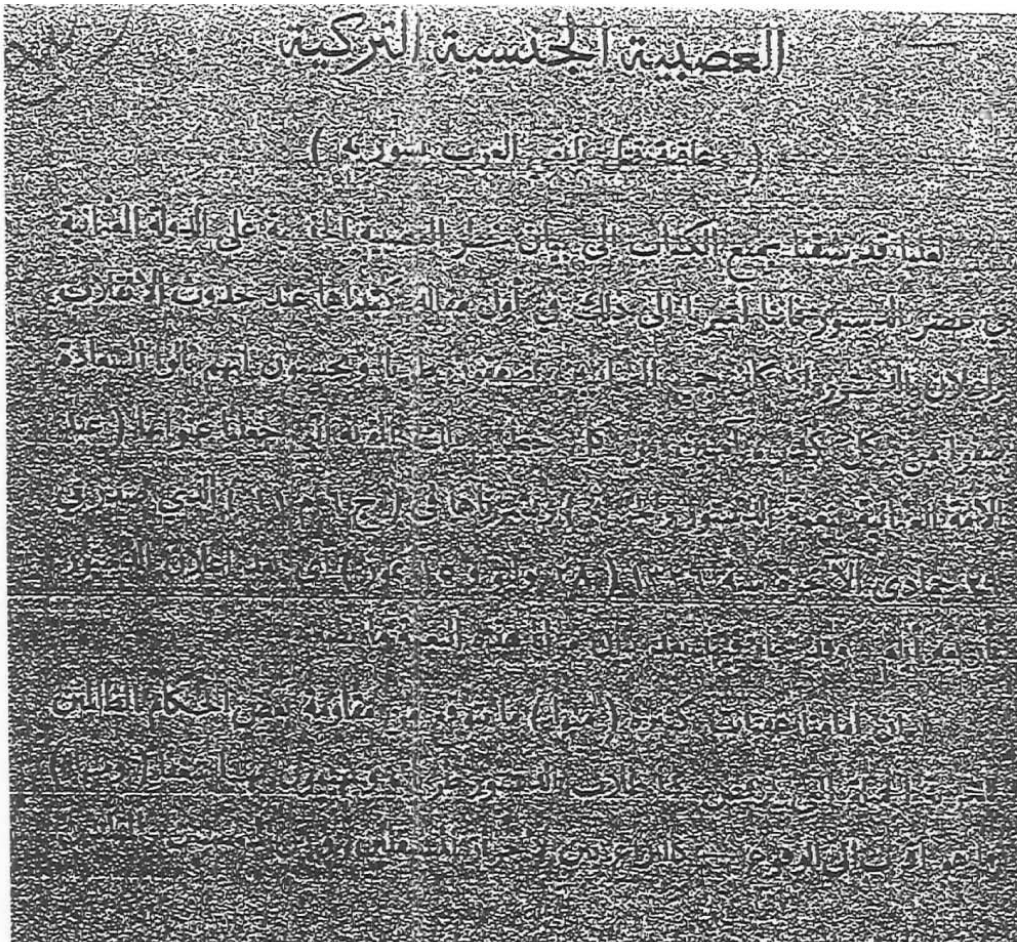
العصبية الجنسية التركية

(وعاقبة قتل نابغى العرب بسورية)

لعلنا قد سبقنا جميع الكتاب إلى بيان خطر العصبية الجنسية على الدولة العثمانية فى عصر الدستور ، فإننا أشرنا إلى ذلك فى أول مقالة كتبناها عند حدوث الانقلاب وإعلان الدستور . وإن كان جميع العثمانيين يصفقون طرباً ويحسبون أنهم نالوا السعادة . وصفوا من كل كدر ، آمنين من كل خطر . تلك المقالة التى جعلنا عنوانها (عيد الأمة

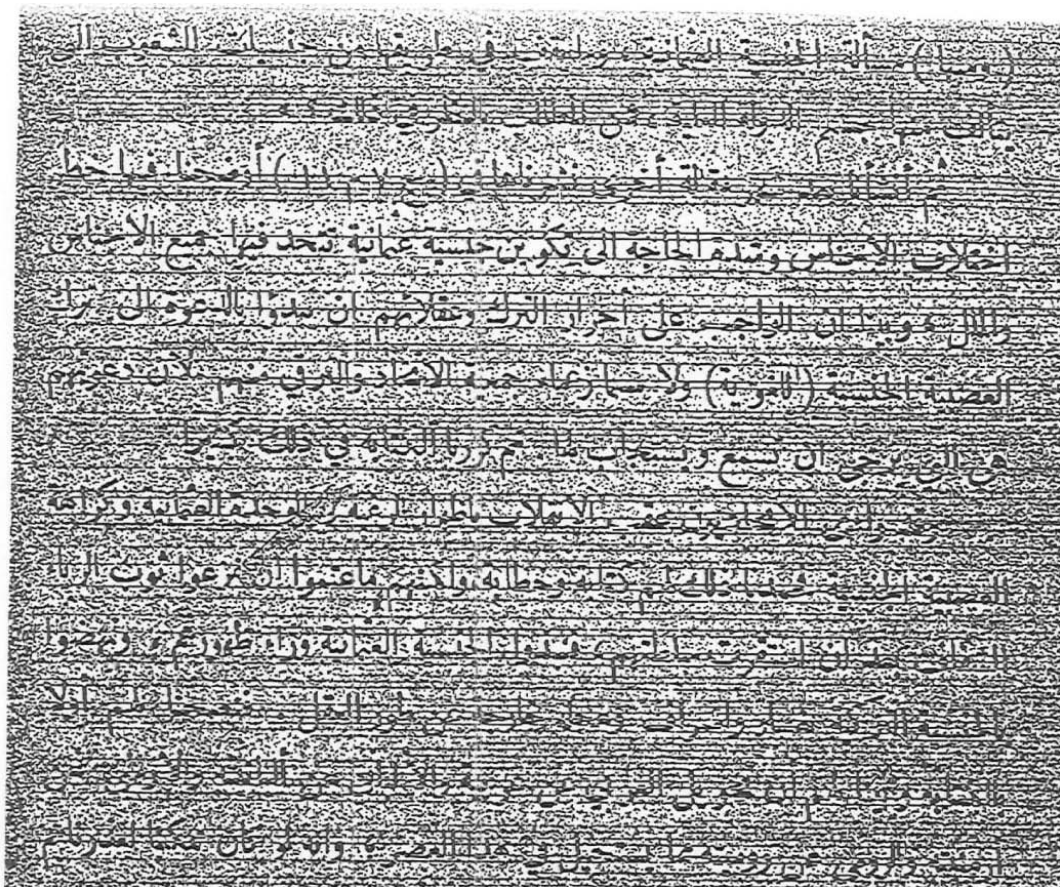

العثمانية بنعمة الدستور والحرية) ونشرناها فى (ج ٦ م ١١) الذى صدر فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٦ (٢٨ يوليو و١٥ تموز) ؛ أى بعد إعلان الدستور بأربعة أيام ، وقد جاء فيها بعد ذلك مزايا هذه النعمة ما نصه :

إن أمامنا عقبات كثيرة (ومنها) ما يتوقع من مقاومة بعض الحكام الظالمين للحرية الجميلة التى يرقص لها طلاب الدستور طرباً ويهيمون بها شغفاً (ومنها) ما هو أقرب إلى الوقوع كالنزاع بين الأحرار المستقلين والمقلدين .

(ومنها) مسألة الجنسية العثمانية وما يقف فى طريقها من جنسيات الشعوب التى يتألف منها جسم الدولة العلية ، فمن المطالب بالنظر فى ذلك ؟

ثم أنشأنا بعد شهر مقالة أخرى نشرناها (ج ٧ م ١١) أوضحنا فيها خطر اختلاف

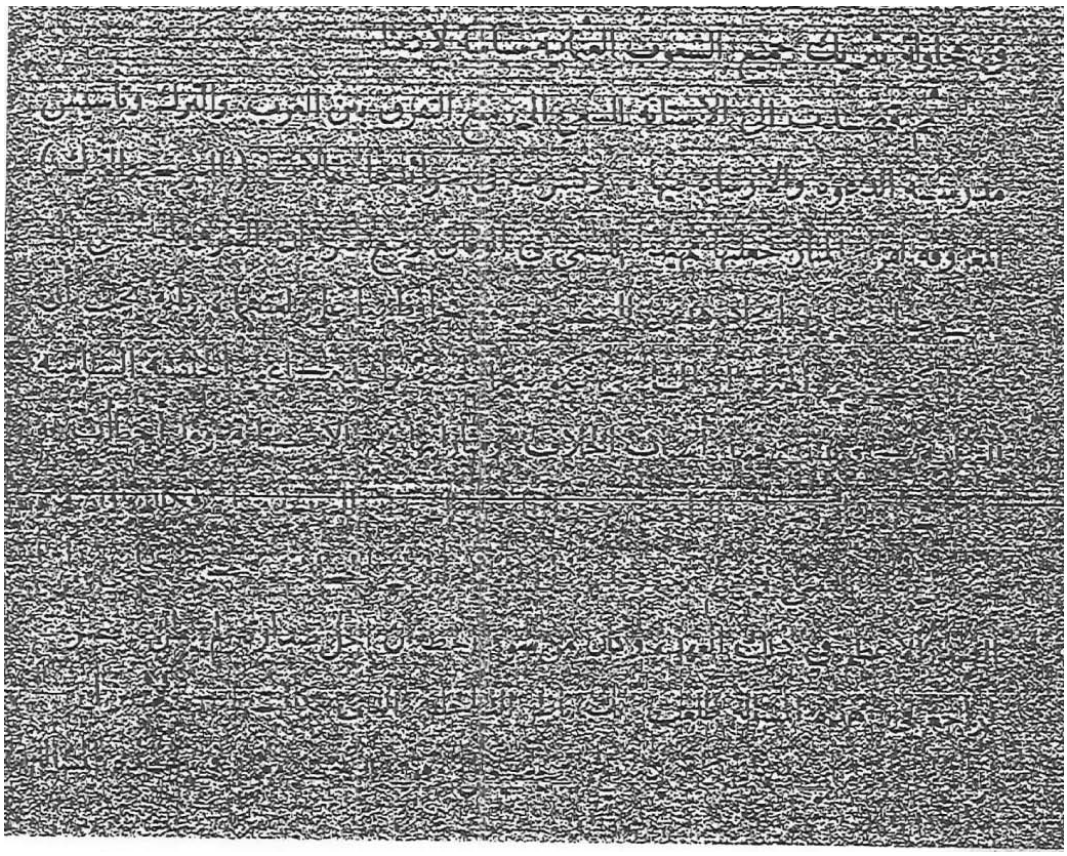

الأجناس وشدة الحاجة إلى تكوين جنسية عثمانية تتحد فيها جميع الأجناس والملل ، وبينا أن الواجب على أحرار الترك وعقلائهم أن يبدؤا* الدعوة إلى ترك العصبية الجنسية (اللغوية) ولاسيما زعماء جمعية الاتحاد والترقى منهم . لأن دعوتهم هى التى يُرجى أن تُسمع ويُستجاب لها . نعم ، كررنا الكتابة فى ذلك كثيراً وقد رأى الاتحاديون عقب الانقلاب بإظهار الرغبة فى الوحدة العثمانية وكراهة العصبية الجنسية .

فحمدنا ذلك لهم كتابة وخطابة . ولكنهم ما عتموا أن نزعوا ثوب الرياء الشفاف بعد أن استقرت سلطتهم ، فنبذوا الجنسية العثمانية وراء ظهورهم ونهضوا بالجنسية التركية بغلو وإسراف وعجلة خارجة عن طور العقل . فنصحنا لهم أولاً بالكتابة وبينا لهم أن تحويل العربى عن عربيته والألبانى عن ألبانيته .

* الصحيح : يبدأوا .

والأرمنى عن أرمينيته ، والرومى عن روميته مما يستحيل فى هذا العصر . وإنه لو كان ممكناً لعذرناهم فى محاولة تتريك جميع الشعوب العثمانية سياسة لا ديناً . ثم قصدت إلى الأستانة للسعى إلى منع التفرق بين العرب والترك وتأسيس مدرسة الدعوة والإرشاد فيها . ونشرت فى جرائدها مقالات (العرب والترك) المعروفة لقراء المنار ، وجعلتها تمهيداً للسعى فى الوفاق ومنع سريان التفرق الجنسى ؛ إذ بينت فيها ضرورة اتحاد هذين العنصرين مع محافظتهما على لغتهما ، وأنه يجب أن يكونا كعنصرى الهواء أو الماء فى تكوينهما لحقيقة واحدة ؛ أعنى الجنسية السياسية العثمانية ، وبينت فيها أسباب الخلاف ومثاراتها فى الأستانة ، وما أخطأت به وزارات الدولة وجرائد العاصمة وجمعياتها فى ذلك فنقم العرب منها . فكان أول من شكر لى هذا السعى واهتم به ووعد بذل نفوذه لتلافي الخلاف حسين حلمى باشا الصدر الأعظم فى ذلك العهد ، وكان من سوء الحظ

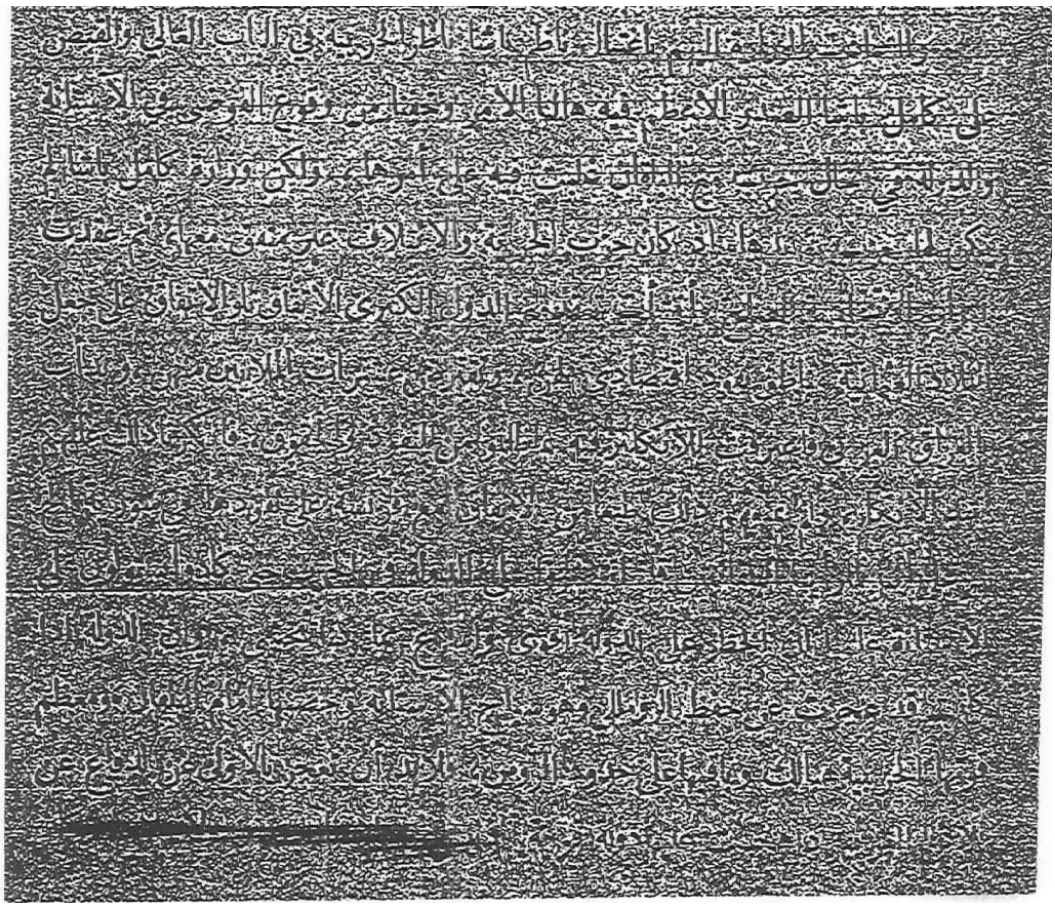

أن أجَّل صدارته لم يطل ولاتزل أزمة الحكومة بيده . فكان يعدنى بتخصيص وقت للبحث معى فى هذه المسألة .

وانقضت السنة التى قضيتها فى الأستانة ، ولم يف بوعده . على أنه وفيَّ لى بعدة جلسات فى داره وفى الباب العالى للنظر فى المسألَة الأخرى ـ أى مشروع التعلم والإرشاد ، ولكن لم يكن لذلك ثمرة .

وقد علمت فى أواخر أيامى فى الأستانة أنَّ الاتحاديين قد صمموا على حل مسألة الجنسيات بالقوة القاهرة ، وأنَّهم بدأوا بالتنكيل بالأرنؤط* وسيتلوهم الأرمن والعرب والأكراد .

* الصحيح : الأرناءوط ؛ أى الألبان

وقد كان هذا أحد الباعثين لى على تلك الحملات الشديدة التى حملتها على جمعية الاتحاد والترقى فى المنار . والباعث الثانى هو الدينى ، ولا أبحث فيه الآن .

لم أكن أنا الذى قاومت الجمعية بالكلام وحدى ، بل كانت المقاومة لهم بالقول والعمل على أشدها فى الأستانة وسائر بلاد الترك ، حتى آلت إلى تسلل الألوف من جمعيتهم ، ثم إلى قيام الأحزاب فى مجلس الأمة عليهم ، ثم إلى تأييد الجيش لحزب الحرية والائتلاف فى إسقاط وزارتهم ، ومما يجب أن يذكر بأنهم اعترفوا فى أثناء ذلك الجهاد وبعده بأنَّهم كانوا يريدون تتريك جميع عناصر الدولة ، وأنَّهم رجعوا عن ذلك .

ولما عادت الوزارة إليهم باغتيال ناظم باشا ناظر الحربية فى الباب العالى والقبض على كامل باشا الصدر الأعظم . وفيه هالنا الأمن وخفنا من وقوع الفوضى فى الأستانة . والدولة فى حال حرب مع البلقان غلبت فيه على أمرها ، ولكن وزارة كامل باشا لم يكن لها حزب يؤيدها ؛ إذ كان حزب الحرية والائتلاف غير متفق معها . ثم عقدت الوزارة الاتحادية الصلح وأنشأت مع الدول الكبرى الاتفاق تلو الاتفاق على جعل البلاد العثمانية مناطق نفوذ اقتصادى لهن . وتقرض عشرات الملايين منهن ، وبدأت بالعراق العربى ، فاعترفت للإنكليز بما طلبوا من النفوذ والحقوق ، فأنكرنا ذلك عليهم أشد الإنكار ، لوم يمنعهم طبعاً من الاتفاق مع فرنسية على نفوذها فى سورية إلخ .

على أننا لما رأينا البلقانيين قد انتصروا على الدولة فى الحرب حتى كادوا يستولون على الأستانة علمنا أن الخطر على الدولة أقوى وأسرع مما كنا نخشى ، وأن الدولة إذا كانت قد عجزت عن حفظ الروملى وهو سياج الأستانة وحصنها أمام البلقان ، ومعظم قوتها الحربية هنالك وباقيها على حدود الروس . فلابدَّ أن تعجز بالأولى عن الدفاع عن بلادنا العربية إذا هجمت عليها دولة قوية .

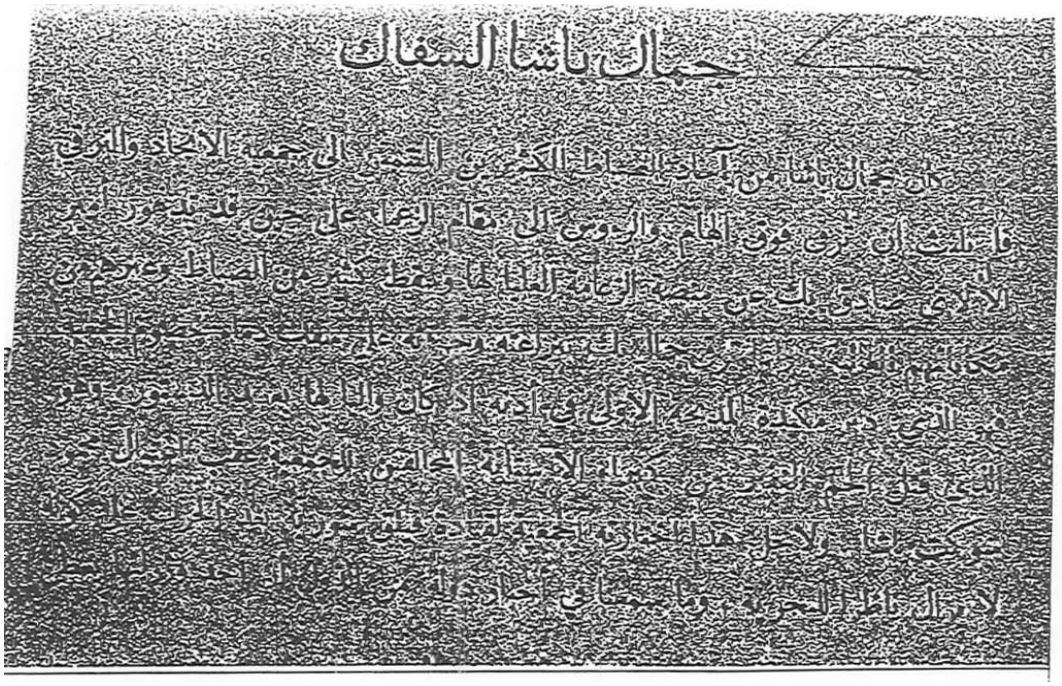
جمال باشا السفاك

جمال باشا السفاك

كان جمال باشا من آحاد الضباط الكثيرين المنتمين إلى جمعية الاتحاد والترقى . فلم يلبث أن ترقى فوق الهام والرءوس إلى مقام الزعماء على حين قد تدهور أمير الآلاى صادق بك عن منصة الزعامة العليا لها . وسقط كثير من الضباط وغيرهم من مكاناتهم العالية وإنما ترقى جمال بك ببراعته وحركاته على سفك دماء خصوم الجمعية .

فهو الذى دبر مكيدة المذبحة الأولى فى أدنة *؛ إذ كان والياً لها بعد الدستور ، وهو الذى قتل الجم الغفير من كبراء الأستانة المخالفين للجمعية عقب اغتيال محمود شوكت باشا ولأجل هذا اختارته الجمعية لقيادة فيلق سورية بعد الحرب على كونه لايزال ناظراً للبحرية . وما سمعنا فى أخبار دولة من الدول أنَّ أحد وزرائها يُعطى وظيفة فى بلاد بعيدة عن العاصمة ، فيكون فيها عدة سنين فى أشد أوقات الحاجة إلى قيامه بشؤونها . وناهيك

* المقصود مذابح أضنة ١٩٠٩ .

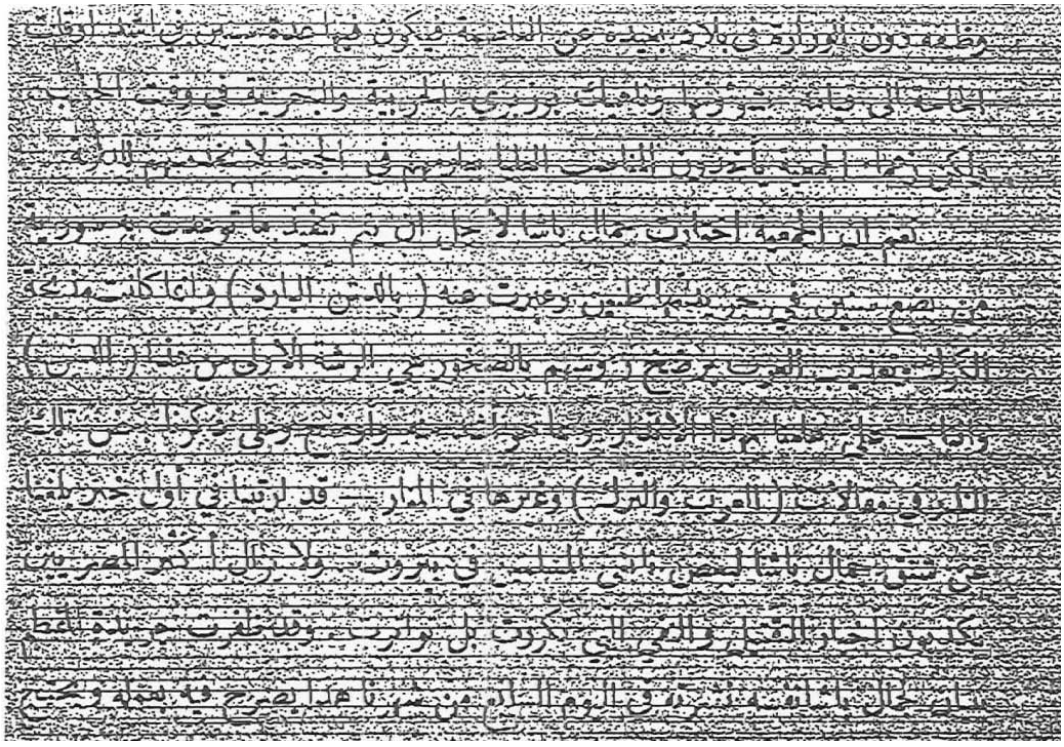

بوزيرى الحربية والبحرية فى وقت الحرب .

ولكن زعماء الجمعية يأخذون المناصب العُليا بعلوهم فى الجمعية لا لخدمتهم للدولة .

نعم ، إنَّ الجمعية اختارت جمال باشا لأجل أن يتم تنفيذ ما توعدت به سورية من بضع سنين فى جريدتها طنين وعبرت عنه (بالدش البارد) وإنما كانت مذبحة الترك والعرب برضخ رءوسهم بالصخور هى الرشة الأولى من هذا (الدش) .

وإننا ـــــــــ على علمنا بهذا الإنذار وبما هو أشد منه وأوضح . وعلى ذكرنا بعض تلك النذر فى مقالات (العرب والترك) وغيرها فى المنار .

قد ارتبنا فى أول خبر بلغنا عن شنق جمال باشا لبعض نابغى المسلمين فى بيروت . ولايزال أكثر المصريين يكذِّبون أخبار القتل والنفى التى تكررت ، بل تواترت .

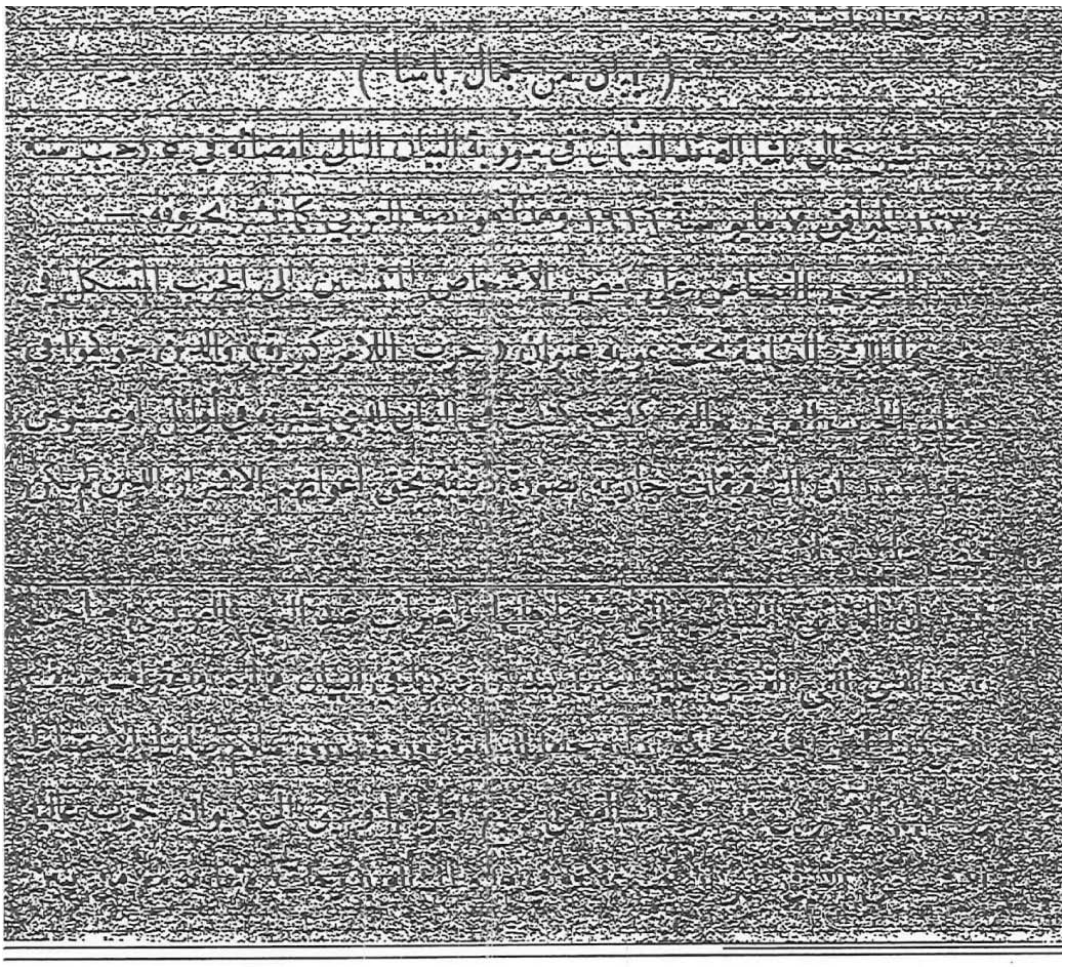

وقد ظفرت جريدة المقطم ببيان لجمال باشا نفسه نشرته فى اليوم السابع من شهرنا هذا يصرِّح فيه بعمله ويحتج ، وهذا ما نشرته :

(بيان جمال باشا)

نشر جمال باشا القائد العثمانى البيان التالى بإمضائه فى ٥ رجب سنة ١٣٣٤ الموافق ٧ مايو سنة ١٩١٦ . وهذا هو نصه العربى كما نُشر بحروفه :

لما جرى القصاص على بعض الأشخاص المنتسبين فى الحزب المتشكل فى مصر والممالك العثمانية تحت تمويه عنوان «حزب اللامركزية» والذين حوكموا عن ديوان

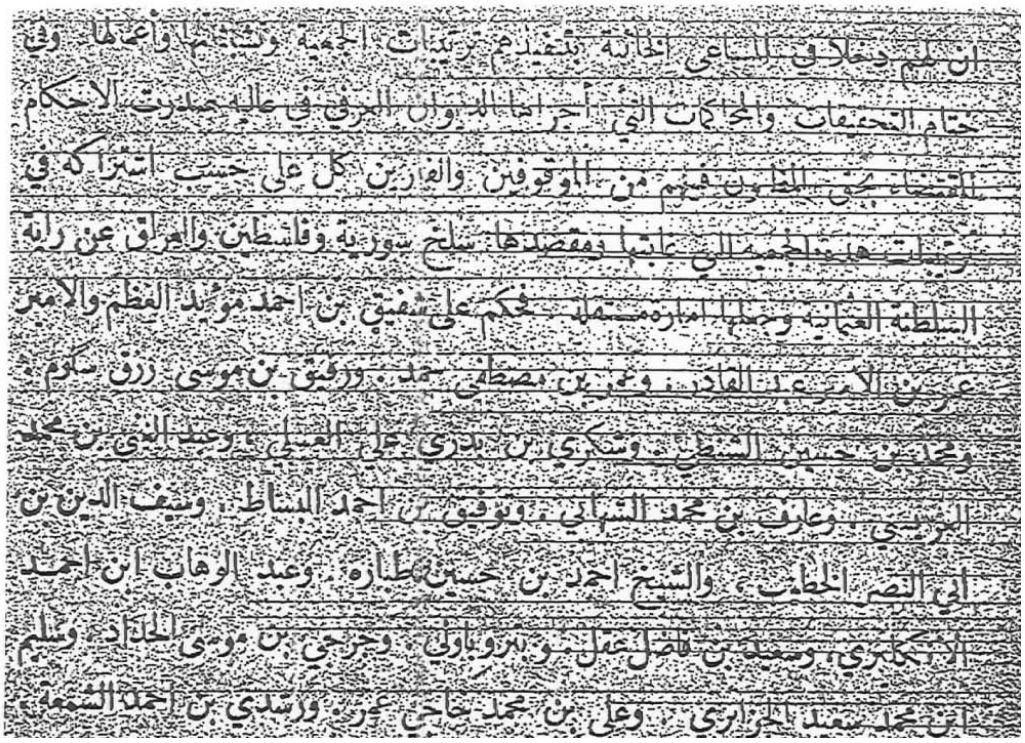

الحرب العرفى *بعالية كنت كتبته فى البيان الذى نشرته فى أوائل أوغستوس سنة ١٣٣١ أن التحقيقات جارية بصورة دقيقة بحق أعوانهم الأشرار الذين لم يكن قُبض عليهم قبلاً .

إن الوثائق السياسية التى عثرنا عليها واعتراف عبد الغنى العريسى صاحب المفيد الذى ألقى القبض عليه أخيراً بعد أن ذكرنا فى البيان قراره واعتراف سيف الدين الخطيب عضو محكمة بداية حيفا السابق ورفيق سلوم ضابط الاحتياط ورفقائهم الآخرين قد نور المسألة من جميع أطرافها ، وسيق إلى ديوان حرب عالية الأشخاص الذين ظهر أن لهم علاقة فى هذه المسألة بدرجات متفاوتة مع من تبين أنَّ لهم دخلاً فى المساعى الخائنة بتنفيذهم ترتيبات الجمعية وتشبثاتها وأعمالها . وفى ختام التحقيقات والمحاكمات التى أجراها الديوان العرفى فى عاليه ، صدرت الأحكام المقتضاة بحق المظنون فيهم من الموقوفين والفارِّين كل حسب اشتراكه فى ترتيبات هذه الجمعية التى غايتها ومقصدها سلخ سورية

* ديوان الحرب العرفى = المحكمة العسكرية .

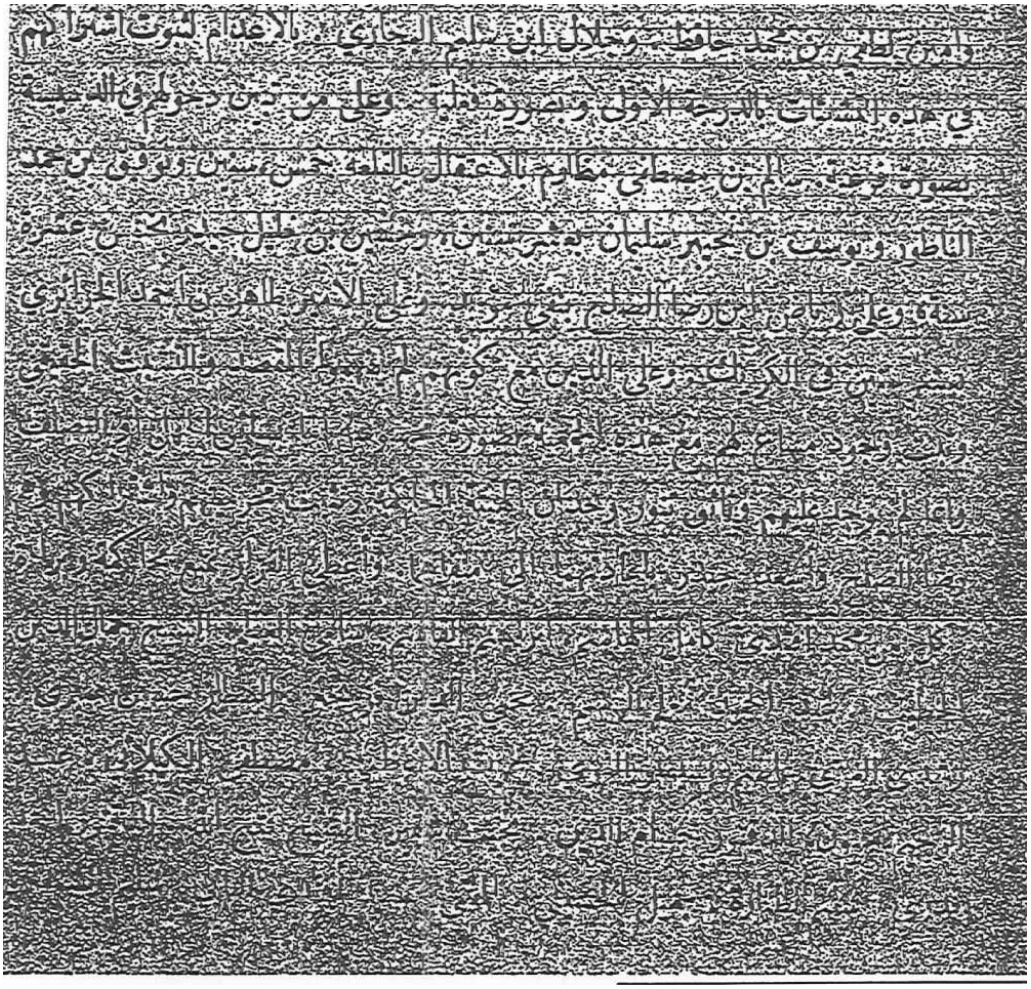

وفلسطين والعراق عن راية السلطة العثمانية ، وجعلها إمارة مستقلة ، فحُكم على شفيق بن أحمد مؤيد العظم والأمير عمر ابن الزمير عبد القادر ، وعمر بن مصطفى حمد ، ورفيق بن موسي رزق سلوم ، ومحمدين حسن الشنطى ، وشكرى بن بدرى على العلى ، وعبد الغنى بن محمد العريس ، وعارف بن محمد الشهابى ، وتوفيق بن أحمد البساط ، وسيف الدين بن أبى النصر الخطيب ، والشيخ أحمد بن حسين طبارة وعبد الوهاب ابن أحمد الإنكليزى ، وسعيد فاضل عقل وبترو باولى ، وجريج بن موسى الحداد ، وسليم ابن محمد سعيد الجزائرى ، وعلى بن محمد هاجى عمر . ورشدى بن

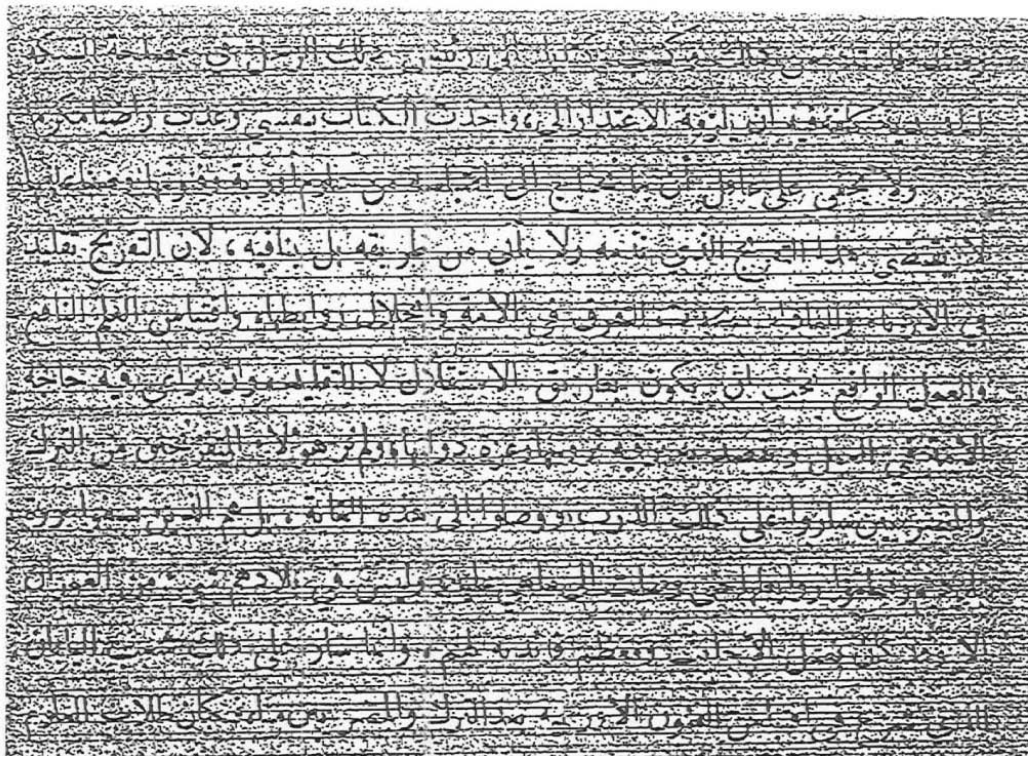

أحمد الشمعة .

وأمين لطفى بن محمد حافظ . وجلال ابن سليم البخارى بالإعدام لثبوت اشتراكهم فى هذه التصتتات بالدرجة الأولى بصورة فعلية ، وعلى من تبين دخولهم فى الدسيسة بصورة فرعية سالم بن مصطفى مظلوم بالاعتقال بالقلعة خمس سنين وتوفيق بن محمد الناطور ويوسف بن نحيبر سليمان بعشر سنين ، وحسين بن خليل حيدر بخمس عشرة سنة ، وعلى رياض بن رضا الصلح بنفى مؤبد ، وعلى الأمير طاهر بن أحمد الجزائرى بعشر سنين فى الكريك ، وعلى الذين مع كونهم لم يقيموا المقصد والتشبث الحقيق وثبت وجود مساعٍ لهم مع هذه الجمعية بصورة محسوسة . وإما بسائق الجهل أو التصلف ، وإنما لم يوجد عليهم وتأقف تنور وحدان الهيئة الحاكمة وتثبت مجرميتهم واشتراكهم وهم رضا الصلح وأسعد حيدر بإعادتهما إلى منفاهما ، وأعطى القرار بمنع محاكمة وبراءة كل

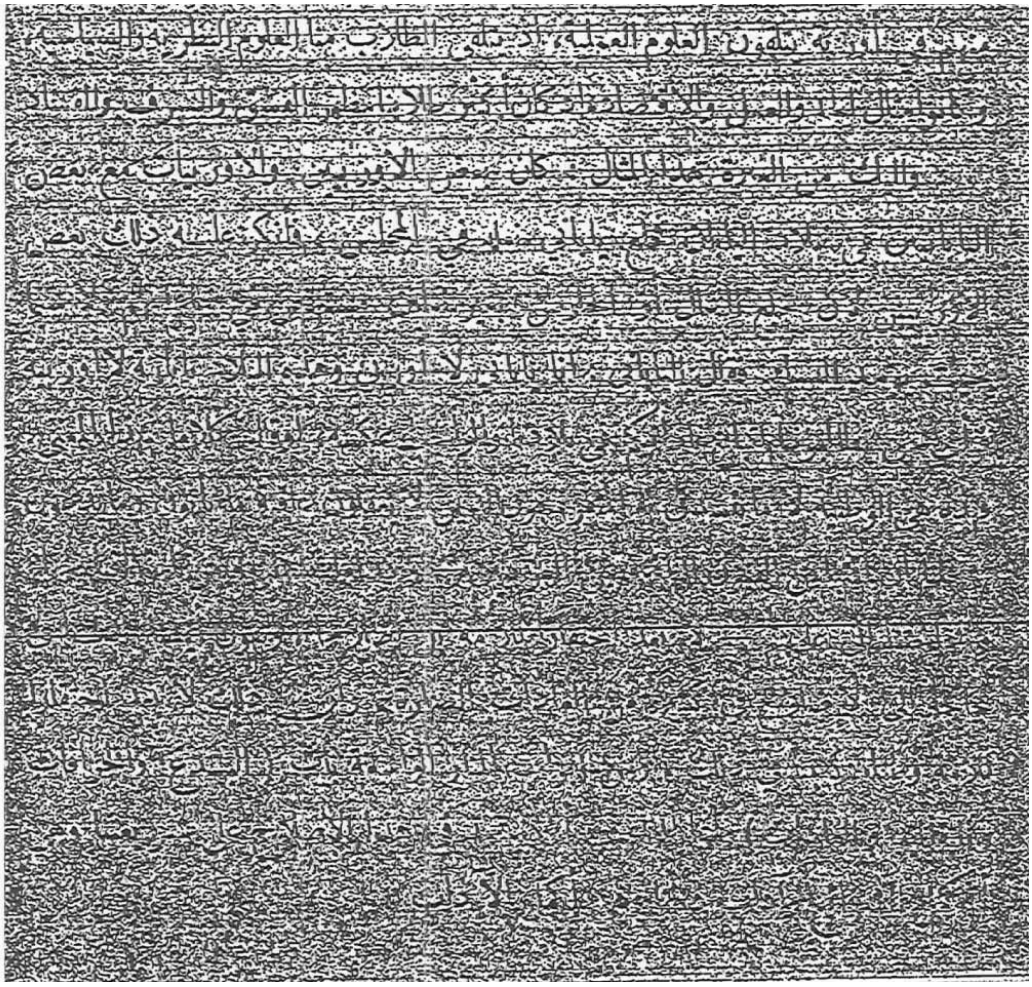

من محمد أفندى كامل الهاشم ، إبراهيم القاسم ، سامى العظم ، الشيخ جمال الدين الخطيب ، عبد الحميد معلم الرسم ، محي الدين فريحة البيطار حسن صبرى ، رشدى الغزى ، عاصم بسيسو الغزى ، عزت الأعظمى ، مصطفى الكيلانى ، عبد الرحيم حنون ، الدقتور حسام الدين ، نجيب شقير ، الشيخ فتح الله ، الدقتور أحمد قدرى ، سلم الطبارة ، جميل الحسينى ، المفتى سعيد أفندى البانى ، سليم الشمعة ، سليم البخارى ، أمين قازما ، سعيد عدوه ، الدقتور عبد الحفيظ اليوزباشي جميل ، فريد باشا اليانى ، عثمان العظم .